دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي

جامعة المدينة العالمية

كلية اللغات– قسم اللغة العربية

# الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري

## في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"

## "دراسة وصفيّة تحليليّة"

**بحث تكميلي لنيل درجة (الماجستير) في اللغة العربيّة**

**إعداد الطالب/** ثالث معلّم شيخ

MAR113AQ190

**إشراف:**

**الأستاذ المشارك/الدكتور دوكوري ماسيري**

**العام الدراسي: ٢٠١٣/**

بسم الله الرحمن الرحيم

## APPROVAL PAGE: صفحة التحكيم

***أقرّت جامعة المدينة العالميّة بماليزيا بحث الطّالب ________________***

***من الآتية أسماؤهم:***

*The dissertation has been approved by the following:*

___________________________________

*Supervisor* ***المشرف***

_________________________________

*Examiner* ***المشرف على التصحيح***

____________________________

*Internal Examiner* ***المتحن الدّاخلي (٢)***

_____________________________

***Academic Managements & Graduation Dept. قسم الإدارة العلمية والتخرج***

***عمادة الدراسات العلياDeanship of Postgraduate Studies***

# إقرار

أُقرّ بأنّ هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عزوت النّقل والاقتباس إلى مصادره.

اسم الطّالب: ثالث معلّم شيخ.

التّوقيع: ________________________

التّاريخ: ________________________

# DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated.

SALISU MU’ALLIM SHEHU

Signature: ___________________________

Date: ___________________________

**جامعة المدينة العالميّة**

## إقرار بحقوق الطّبع وإثبات مشروعيّة استخدام الأبحاث العلميّة غير المنشورة

**حقوق الطّبع ٢٠١٣ © محفوظة**

**ثالث معلّم شيخ**

## الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف"

(دراسة وصفية تحليلية)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكلّ أو صورة من دون إذن مكتوب من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

١. يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.
٢. يحقّ لجامعة المدينة العالميّة بماليزيا الاستفادة من هذا البحث بشتّى الوسائل وذلك لأغراض تعليميّة، وليس لأغراض تجاريّة أو تسويقيّة.
٣. يحق لمكتبة جامعة المدينة العالميّة بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

**أكّد هذا الإقرار: ثالث معلّم شيخ**

التّوقيع ____________ التّاريخُ ____________

# ملخص البحث

هذا بحث في الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف".

يهدف إلى توضيح ضوابط الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري ، مع بيان تطبيقات صور الاطراد والشذوذ فيه وأثر ذلك كله في ترجيحاته . وذلك إجابة علي الأسئلة التي عرضت من إشكالية البحث التي في أبعاد القياس عند كل من البصريين والكوفيين، و اختلاط أبعاد كل من الاطراد والشذوذ في النحو العربي لدي المتأخرين. وبناءً على هذه الأهداف انتهج الباحث في هذه الدراسة منهجين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتناسبهما مع طبيعة هذا البحث، وعليه توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: التوضيح لمفهوم العام المتعلقة بظاهرة الاطراد والشذوذ مستعصية الفهم، أن ضابط الاطراد والشذوذ عند البصريين قائما على الكم والنوع وكثرة النقل للظاهرة اللغوية مع فصاحتها، في حين كان الكوفيين لا يعدون ذلك ضابطا، وتوصلت أيضا إلى أن الاطراد والشذوذ كان مستند الترجيح عند متأخري النحاة.

## Abstract

This is a research on: Regularity (sometimes referred as regular succession) and irregularity (anomaly) as seen by Abul Barakat Al-Anbari in his book: “Al’insaf fi Masa’ilil -Khilaf”.

This research aims at elucidating the principles governing Regularity and Irregularity (of Arabic words usage) in Abul Barakat’s Al’Insaf, and explains applications of different forms of Regularity and Irregularity in it and the effect of all this in his preferences. And this is more or less an answer to the questions raised by the problem of the study. These answers are manifested in: keeping off analogy by both Basra’s and Kufa’s Grammarians and mixture of keeping aside Regularity and Irregularity in Arabic Grammar by the contemporary scholars of Arabic Grammar. Based on this, this study tends to follow descriptive and analytical methods for their suitability for the nature of this research. And it is based on this that the study comes out with some findings the most important of which are:-Explaining the general concept which has relation with Regularity and Irregularity that is difficult to understand.-That the rule governing Regularity and Irregularity for Basrah’s Grammarians depends on the quantity, the type and usage frequency of the linguistic concept and its eloquent features, while the Grammarians of Kufa don’t consider this as a rule that governs Regularity and Irregularity.-That Regularity and Irregularity are the source of preference for contemporary Arabic

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، أشكره على ما أنعم به علينا من النعم ظاهرة وباطنة. والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا محمد صلى الله تعالي عليه وسلم، وعلي آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

يسعدني أن أقدم جزيل شكري إلى من كرمني الله به مشرفا علي هذه الرسالة، الأستاذ المشارك الدكتور دوكوري ماسيري، حفظه الله، فلم يأل جهدا في توجيهي ونصحي إلى إتمام هذه الرسالة. وقد تعلمت منه الرحمة والشفقة، وحسن التواضع، أسأل الله عز وجل أن يبارك في عمره لخدمة العلم.

وكذلك أقدم جزيل الشكر إلى مرشدي الأول الأستاذ المشارك الدكتور عبد الرحيم، كما أقدم خالص شكري إلي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور محمد بن خليفة بن علي التميمي حفظه الله. وكذلك أقدم جزيل الشكر إلى سعادة عميد كلية اللغات الأستاذ المشارك الدكتور داود عبد القادر إليغا. ولا يفوتني أن أقدم شكري العميم إلى هيئة التدريس بالقسم.

وأشكر أخي عبد الله صالح عبد الله، وإخواني، وأصدقائي الذين يسعون ليلهم ونهارهم لإتمام هذه الدراسة.

ولا يفوتني أيضا أن أقدم جزيل شكري إلى لجنة المناقشة وتقييم البحث، علي ملاحظاتهم النيرة لتنقيح هذا البحث المتواضع.

وفى الختام أشكر كل من دعا لي بالخير والتوفيق في السر والعلن.

أشكرهم جميعا واسأل الله عز وجل لهم الجزاء الأوفى إنه نعم المولي ونعم النصير.

## لإهداء

أهدى هذا البحث إلى روح والدتي المرحومة، وإلى والدي أطال الله في عمره بصحة وعافية وسلامة.

وإلى زوجة الغالية التي تحمّلت الصبر طيلة غربتي عنها، وكانت - نعمت الزوجة- فقد ساندتني بتعاون مستمر، وضحّت بكلّ غال ونفيس، محتسبة الأجر من الله سبحانه وتعالى، رفيقة حياتي، وأم أولادي زوجتي الحبيبة حفصة بنت سليمان.

إلى من تحملوا آلام الفراق، وقلوبهم معي، راجين فلاحي وعودتي إليهم، أبنائي الاعزاء. محمد، وأبوبكر، وعمر، وعثمان، وخديجة، وعائشة، وحسنا، وحسينا.

إلى كل من معي ماديا ومعنويا.

وإلى كل من علمني حرفا أو أرشدني إلى ما فيه خيرا في الدنيا والآخرة.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولي عز وجل أن ينفع به الامة.

| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١. | صفحة البسملة | ب |
| ٢. | صفحة الإقرار | ج |
| ٣. | إقرار | د |
| ٤. | Declaration | ه |
| ٥. | إقرار بحقوق الطبع | و |
| ٦. | ملخص | ز |
| ٧. | Abstract | ح |
| ٨. | كلمة الشكر | ط |
| ٩. | إهداء | ي |
| ١٠. | **المحتويات** | ك |
| ١١. | **الفصل الأول: دراسات تمهيدية** | ١ |
| ١٢. | **المقدمة** | ٢ |
| ١٣. | مشكلة البحث وأسئلته | ٢-٣ |
| ١٤. | أهداف البحث وأهميته | ٣-٤ |
| ١٥. | منهج البحث | ٤-٥ |
| ١٦. | حدود البحث وهيكله | ٥-٦ |
| ١٧. | **الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة** | ٧ |
| ١٨. | مدخل | ٧ |
| ١٩. | المبحث الأول: تعريف الاطراد والشذوذ وضوابطه | ٨-١١ |
| ٢٠. | المبحث الثاني: جهود العرب في دراسة ظاهرة الاطراد والشذوذ | ١٢-١٧ |
| ٢١. | المبحث الثالث: الدراسات السابقة. | ١٨-٢٣ |
| ٢٢ | لمحة موجزة عن أبي البركات الانباري وكتابه الانصاف | ٢٤-٢٥ |
| ٢٣. | **الفصل الثالث: الإطار التحليلي** | ٢٦ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٤. | مدخل | ٢٧ |
| ٢٥. | المبحث الأول: ضوابط الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري | ٢٨-٣١ |
| ٢٦. | المبحث الثاني: صور الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري | ٣٢-٣٦ |
| ٢٧. | المبحث الثالث: أثر الاطراد والشذوذ في ترجيحات أبي البركات الأنباري | ٣٦-٤٣ |
| ٢٨. | **الفصل الرابع: نتيجة البحث والتوصيات.** | ٤٤ |
| ٢٩. | المبحث الأول: عرض نتيجة البحث. | ٤٤ |
| ٣٠. | المبحث الثاني: مناقشة النتائج. | ٤٥-٤٧ |
| ٣١. | المبحث الثالث: التوصيات | ٤٧ |
| ٣٢. | قائمة المصادر والمراجع. | ٤٨-٤٩ |
| | | |

المحتويات

## الفصل الأول: دراسات تمهيدية

أولاً : إشكالية البحث
ثانياً : أسئلة البحث
ثالثاً : أهداف البحث
رابعًا : أهمية البحث
خامسًا : منهج البحث
سادسًا : حدود البحث

**عليها في ترجيحه المسائلَ الخلافية على العموم.**

## أولاً: مشكلة البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في طبيعة مسائل الاطّراد والشذوذ؛ ومدى تعلق ضابطه بالكم أو بالنوع؛ فكانت صعوبة تحديد هذا الضابط وإبعاده منشأ لكثير من الخلافات النحوية؛ وقد رأينا هذه الإشكالية ظاهرة في إبعاد القياس عند كل من البصريين والكوفيين؛ حيث اشترط البصريون فيها الاطّراد في حين أجاز الكوفيون القياس على المطّرد وغير المطّرد؛ مما أدى إلى اختلاط إبعاد كل من الاطّراد والشذوذ في النحو العربي لدى المتأخرين في مرحلة الترجيح؛ فمنهم مؤيدين للبصرة؛ لاعتمادهم على الحيطة والنقاء، ومنهم من أيّد الكوفيين لكونهم أوسع قياسًا وقد نشأت عن هذه الإشكالية السؤال التالي:

## ثانياً: أسئلة البحث

يتمثّل سؤال هذا البحث في النص التالي: كيف تحقّقَ مفهوم ظاهرة الاطّراد والشذوذ في النحو العربي من خلال عرض مسائل الخلافات النحوية في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، وتمخضت عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية.

١- ما مدى تحقّق ضابط الاطّراد والشذوذ في كتابه الإنصاف.
٢- كيف صوّر أبو البركات الأنباري مسائل الاطّراد والشذوذ في كتابه الإنصاف من خلال عرضه لآراء النحويين.
٣- ما مدى تأثير مفهوم الاطّراد والشذوذ في ترجيحات أبي البركات الأنباري.

## ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إجابة الأسئلة السابقة

١- توضيح ضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف.
٢- بيان تطبيقات صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري.
٣- توضيح أثر نظرية الاطّراد والشذوذ في ترجيحات أبي البركات الأنباري.

## رابعًا: أهمية البحث:

تكمن أهمّية هذا البحث في ثلاثة جوانب

**الجانب الأول**: كونه مرتبطًا بدراسة أصل مهم من أصول النحو العربي؛ وهو السماع الذي يعد مسألة الاطّراد والشذوذ من أهم شروطه

**الجانب الثاني**: كونه متعلقاً بظاهرة الاطّراد والشذوذ عند أبرز عالم في أصول النحو والذي يعدّ أول من ألف كتابا خاصًا في هذا المجال.

**الجانب الثالث**: كونه مرتبطًا بأوسع كتابٍ عرض فيه مسائل الخلافات بشكل مفصل ومستقل؛ حيث شمل على عرض آراء النحاة وأدلتهم في جميع أبواب النحو؛ مما يجعل هذا الكتاب مجالا فسيحا يتبارى فيه الباحثون لتطبيق دراساتهم اللغوية والنحوية.

## خامسًا: منهج البحث:

قد اقتضت طبيعة البحث في ظاهرة الاطّراد والشّذوذ أن تقوم الدّراسة فيه على المنهج الوصفيّ التّحليليّ الّذي يقوم على وصف الظّاهرة كما هي، ثمّ القيام بتحليلها بما يتفق والهدف المنشود من هذا البحث.

وتكون البيانات الأولية لهذه الدراسة مستقاة من كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، وقد التزمت الدراسة بالطرق المنهجية التالية:

- اعتماد المنهج المكتبي؛ في الوصول إلى البيانات؛ وذلك باعتماد المراجع والمصادر المتعلقة بمحور هذه الدراسة.

- حصر واستقراء جميع المسائل المتعلقة بظاهرة الاطّراد والشذوذ؛ من أجل الوصول إلى تصور عام لمفهوم هذه الظاهرة عند أبي البركات الأنباري، وتوضيح ضوابطه، وكذلك جمع ترجيحات أبي البركات التي اعتمد فيها على دليل الاطّراد والشذوذ؛ للوصول إلى وصف دقيق لضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري، وإلى استدلالاته بالاطّراد وترجيحاته الشاذة. وقد استعانت هذه الدراسة في إطارها النظري ببقية مؤلفات أبي البركات الأنباري في مجال أصول النحو عند الحاجة؛ مثل كتاب لمع الأدلة وكتاب الإغراب في جدل الإعراب.

- تحليل المعطيات المستخرجة من كتاب الإنصاف، وتوزيعها حسب هيكل الدراسة في الإطار التحليلي؛ وذلك من أجل الوصول إلى صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري، وكيف أثرت ذلك في ترجيحات أبي البركات الأنباري.

- تخريج النصوص الفصيحة من مظانها الأصيلة؛ كالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب شعرا كان أو نثراً.

- توثيق النصوص المنقولة وعزوها إلى أصحابها.

## سادسًا: حدود البحث:

لّما كان البحث تُستَخرَج مادّتُه من كتاب الإنصاف، فإنّ الباحث اقتصر على ما ورد فيه من هذه الظّاهرة دونما زيادة أو نقصان كما يوصي بذلك المنهج الوصفيّ.

المبحث الأول : تعريف الاطّراد والشذوذ وضوابطه
المبحث الثاني : جهود علماء العرب في دراسة ظاهرة الاطّراد والشذوذ
المبحث الثالث : الدراسات السابقة
المبحث الرابع لمحة موجزة عن أبي البركات الأنباري وكتابه الإنصاف

# الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

## مدخل

من أدبيات البحث العلمي المعاصر أن تبدأ الدراسة بالإطار النظري من أجل إلقاء الضوء على الإبعاد العلمية، للبحث بشكل عام، والجهود السابقة المتعلقة بمجال الدراسة، وما يكتفها من جهود العلماء الأوائل في تطوير المجالات العلمية المتعلقة بالمحاور التي سوف تناقشها هذه الدراسة؛ ولهذا بني هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاطراد والشذوذ وضوابطه

**المبحث الثاني:** جهود علماء العرب في دراسة ظاهرة الاطراد والشذوذ

**المبحث الثالث:** الدراسات السابقة

**المبحث الرابع:** لمحة موجزة عن أبي البركات الأنباري وكتابه الإنصاف

## المبحث الأول: تعريف الاطّراد والشذوذ وضوابطه:

إذا تأملنا أصول النحو العربي جيدا وأدلته الإجمالية، سوف ندرك بأن مفهوم كل من المطّرد والشاذ عند نحاة العربية ليس مبنيا على الكم أو العدد. فليس المقصود بالمطّرد كثرته في الوجود، لأن الكلام قد لا يكثر ولكنه قياسي مطّرد، وقد يكثر إلا أنه شاذ لا يقاس عليه(١).

### أولا: تعريف الاطّراد والشذوذ لغة واصطلاحاً:

يقول العلامة إمام العربية ابن جني: "أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك. ومنه مطارة الفرسان بعضهم بعضاً. ألا ترى أن هناك كرًا وفرًا، فكل يطرد صاحبه" (٢).

فالمطّرد لغة (ط. ر. د.) و(اطرد) بمعنى تتابع، وتسلسل. وعلى هذا قولهم: اطرد الكلام أو الحديث: جرى مجرى واحدا متسقا. والنهر تتابع جريان مائه (٣).

هذا، فللمطّرد في اللغة عدة معان منها: التتابع والاستمرار فيقال: "اطرد الأمر أو الشيء: تبع بعضه بعضا وجرى. ومنها أيضا: الاستقامة، يقال: "اطرد الأمر: استقام، واطرد الكلامُ إذا تتابع. وأمر مطّرد: مستقيم على جهته. وفلان يمشي مشيا مطّردا أي مستقيما (٤).

---

(١) ينظر: الدكتور/ماسيري دوكوري، **نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين.**
file:///C:/Users/dr.doukoure/Downloads/2805-8127-1-PB%20(1).pdf

(٢) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، ط/١، تح/محمّد علي النجّار، (بيروت: عالم الكتب، ٢٠٠٦م)، ص١٠٨. وينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ط١، (الآزاريطة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤م)، ص ١٠٤ -١٠٩.

(٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ط٤، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ٢/ص ٥٥٣.

(٤) ينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم، **لسان العرب**، مادة: (ط ر د)، ط/٤، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م) ٩/ص١٠١.

ثانيا: المطّرد في علم أصول النحو: وأما المطّرد في علم أصول النحو فمأخوذ من المعنى اللغوي الأول، ويقصد به: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف. وأشار ابن جني إلى أن أهل العربية جعلوا ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا.(١) وقد يفهم أيضا من المعنى الاصطلاحي المعنى اللغوي الثاني (الاستقامة) لأن ما جرى من الكلام على قواعد النحو والصرف يعدّ مستقيما. وهكذا(٢).

ثالثا: تعريف الشاذ في اللغة: (ش ذ ذ) يقال شذّ عنه يشِذّ ويشُذّ شذوذا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ. وشذ الشيء يشِذّ و يشُذّ شذّا شذوذا: ندر عن جمهوره.(٣) وفي المعجم الوسيط (شذَّ): شُذُوذًا: انفرد عن الجماعة، أو خالفهم. ويقال: شذ عن الجماعة، والكلام خرج عن القاعدة وخالف القياس. فـــ (الشّاذّ): المنفرد أو ما خالف القاعدة أو القياس. وما ينحرف عن القاعدة أو النمط. (ج) شواذ(٤).

رابعا: الشاذ في علم أصول النحو: هو مأخوذ من المعنى اللغوي، حيث يراد به ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا. وكما قال الشريف الجرجاني في التعريفات: الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته(٥).

هذا، وقد أشار الدكتور ماسيري دوكوري في مقالته عن الظاهرة إلى أن الشاذ ينقسم من حيث قبوله وعدمه إلى قسمين:

أ. شاذ مقبول: وهو الذي يأتي على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء.

---

(١) ينظر: ابن جني، **الخصائص**: / ١٠٩.

(٢) ينظر: د. دوكوري ماسيري، **الأصول والأقسام النحوية في ضوء علم اللغة الحديث** (مخطوطة رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإسلامية، المدينة المنورة)، ص٦٥.

(٣) ينظر: ابن منظور، **المصدر السابق**، ٨/ص٤٣.

(٤) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، المصدر ١/ص٤٧٦.

(٥) ينظر: السابق نفسه.

ب. شاذ مردود: وهو الذي يأتي على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء(١).

وأخيرا، يقول ابن جني فيما معناه: "هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقته في غيرها، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما(٢).

إذن، فالاطّراد والشذوذ مصطلحان علميان (صناعيان) طبيعيان قديمان باقيان، فهما من لوازم التعقيد حيث قيل: "لكل قاعدة شواذ" بل ربما قاربت نسبة الشاذ نسبة المطّرد، ولا ضير على نظام اللغة والتفكير (النحو) من ذلك. فهو نظام من المطّرد والشاذ جميعا معا، بل في تشذيذ الشاذ طرد المطّرد. أو كما يقال يثبت القاعدة ولا ينفيها. فليس في وصف مظهر من مظاهر نظام اللغة والنحو بالشذوذ من ضعة ولا في وصف غيره بالاطّراد من رفعة، إلا أن استعمل المجاز، وهو لا يبنى به القواعد بمطّرد الحقائق وشاذها اللذين تحكمهما شروط وتحددها معالم(٣).

## ثانيا: ضوابط الاطّراد والشذوذ:

إنّ ضابط الاطّراد والشذوذ مرتبط بمفهوم السماع وحجيته؛ حيث جعل ابن الأنباري الاطّراد والغلبة ركنا أساسيا في تعريفه للسماع؛ حين عرّفه بأنه: "**الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة**"(٤)؛ فقوله: "الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة" إشارة إلى شرط الاطّراد والغلبة في السماع.

---

(١) ينظر: الدكتور/ماسيري دوكوري، **نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين**، ص٥-٦.

(٢) ينظر: ابن جني، ، **الخصائص**: / ص١٠٨-١٠٩.

(٣) ينظر: محمّد جمال صقر، **الاطراد والشذوذ اللغويان**، (http: //www.odabasham.net/show)، ص ٤-٥.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، **لمع الأدلة**، تح: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م)، ص: ٨١، وأبو البركات الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، **الإغراب في جدل الإعراب** (دار الفكر، بيروت-لبنان. ط ٣، ١٣٩١هـ-١٩٧١م) ص٤٥، والسيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو** ص٤٨.

ومن منطلق هذه العلاقة الرابطة بين الاطّراد والشذوذ من جهةٍ وبين السماع من جهة أخرى قسم ابن جني الاطّراد والشذوذ إلى أربعة أقسام: (ما كان مطردًا في السماع والقياس معا، وما كان مطردًا في القياس دون السماع؛ كالماضي من: يَذَرُ، ويَدَعُ؛ وما كان مطّردًا في الاستعمال دون القياس؛ نحو قولهم: "أَخْوَص الرمثُ" و"اسْتَصْوَبَ الأمرَ"، و"أغْيَلَتِ المرأة"، و"اسْتَحْوَذَ"، و"اسْتَنْوَقَ الجملُ"، و"استَتْيَسَتِ الشاةُ" وما شذ في الاستعمال والقياس معا(١).

وسميت هذه بصور الاطّراد والشذوذ؛ وهي قائمة على أساس العلاقة بين الاطّراد والشذوذ من جهة وبين السماع والقياس من جهة أخرى. فكان الاطرّاد والشذوذ دعامة السماع والقياس؛ وبدونهما لا يكون للسماع والقياس وجود ولا كيان.

١. لقد كانت اللغة والنحو العربيان من الرحابة والخصب، بحيث مكنا العلماء من وضع قياسهم الذي استوعب وجوها من الاستعمال، تتناوب اطّرادا وشذوذا ما اختلف الليل والنهار على وفق سنة التطور اللغوي العام. فما صار مطّردا ربما كان شاذا، وما صارا شاذا ربما كان مطّردا، ولاسيما أن الشذوذ لا يناط بقلة أو ندرة، بل بمخالفة الحال العامة في (المطّرد) من اللغة(٢).

٢. لقد جعل مجمع اللغة العربية المصري، هم لجنة الأصول، ولجنة الألفاظ والأساليب. تحرير ما تجري به أقلام الخواص من الكتاب، مما يخرج عن مألوف اللغة المتعارف، حريصا على توجيهه الوجه التي تأنس بها أوضاع الفصحى، فيما هو مأثور من مسموعها الوثيق، أو فيما يستنبط من آراء أئمتها الأعلام حول الضوابط والأحكام(٣).

---

(١) ينظر: ابن جني، **الخصائص**: ٩٦/١-١٠٠.

(٢) ينظر: **المرجع السابق**.

(٣) ينظر: محمد جمال صقر، **الاطراد والشذوذ اللغويان**. ص٦.

## المبحث الثاني: جهود علماء اللغة العربية في دراسة ظاهرة الاطّراد والشذوذ

لقد اهتم علماء العربية بقضية النادر والقليل في اللغة، كما عنوا بالكثير والأكثر ورودًا من كلام العرب. ويحتوي هذا المبحث على نقطتين اثنتين، أُولاهما تتناول جهود العرب القدامى في القضية، والأخرى تتناول جهود علماء العرب المحدثين في القضية.

وهما كالآتي:

### أولا: جهود علماء العرب القدامى في ظاهرة الاطّراد والشذوذ:

إن مسألة الكثرة والقلة التي بنيت عليها أحكام القياس والشذوذ تبدو مسألة اجتهادية، خضعت لتقدير كل عالم واجتهاده، وماله من حصن لغوي، وذلك بعد مراجعته لما جمع، فما يراه أحدهم كثيرا ربما لا يراه غيره كذلك على حسب ما عند كل واحد من شواهد لغوية. وكما سيبدو لنا بأن تلك الكثرة (الاطّراد) تمت بمقارنة الأشباه والنظائر في الظاهرة النحوية أو اللغوية الواحدة. فقد تكون الظاهرة كثيرة في نفسها، لكن مقابلها مما يقع موقعها أكثر منها، فيقاس على ما هو أكثر، وينفي الكثير مقصورا على السماع. وهذا يدل على دقة القدماء وحرصهم على صيانة اللغة وبقائها ونقائها. كما نوضح الظواهر التي وردت أمثالها في كتب اللغة، ولكن العلماء أبقوها عند حد السماع، مثل النسب إلى ما كان على وزن "فَعيل" أو "فُعيل" فقالوا في النسب إلى ثقيف ثقفي، وفي قريش قرشي، وسليم سلمي وغيرها.

هذا، فمن العلماء الذين اهتموا بهذه الظاهرة أبو عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦) حيث اهتم بها ضمن مسائل كثيرة في اللغة، وذلك في كتابه المعروف بـــــ"أدب الكاتب". كما اهتم بها في كتابه المعروف أيضا بـــــــ"غريب الحديث"، وابن قتيبة وضع كتابه (أدب الكاتب" لبيان ما يجب أن يكون عليه كاتب الديوان وما يحتاج إليه في صناعة الكتابة من مختلف العلوم والثقافة.

ففي هذا الكتاب (أدب الكاتب) أفرد ابن قتيبة بابا للشواذ من الكلام العربي وهو باب "باب شواذ التصريف"(١).

وأورد أمثلة كثيرة عن القضية وغالبا ما ينقل عن الفراء، ثم البصريين، نقل كذلك عن الخليل مرتين في الباب، وخمس مرات عن تلميذه سيبويه، وعن بعض البغداديين مرة واحدة، وعن الأصمعي مرة كذلك.

ومن بين العلماء الذين تطرقوا إلى دراسة مواقف النحاة في هذه الظاهرة دراسة مستفيضة للعلامة ابن جني، والذي يعد أول من تطرق إلى ذلك. حيث توصل إلى تقسيم السماع من حيث حكم كل من المطّرد والشاذ إلى أربعة أقسام، فقال: "اعلم أن الكلام في الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١. مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً: وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد.

٢. مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال: وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع. وكذلك قولهم " مكان مبقل " هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضاً قال أبو داود لابنه أعاشني بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وأنسل وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب حيلة ومحالة: مكان مبقل. ومما يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًاۚ ﴾(٢)

---

(١) ينظر: ابن قتيبة، أبوعبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تح/محمد الدّالي /بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.) ص ٦٠٠-٦١٢.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٣.

٣. مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس: نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوبت الأمر. وقال: يقال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء. ومنه استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل.

٤. شاذ في القياس والاستعمال: وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف. وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية. واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره.

وقال: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع والوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره"(١).

بهذا النص القديم المهم تفصلت قضية الاطّراد والشذوذ في الكلام العربي، وإن كان المطّرد في القياس والاستعمال جميعا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة من أجل طموح العلماء إليه، وتعويلهم عليه. فهو الذي ترسخ به قواعدهم، فتقنع المتعلم وتعجز الخصيم(٢).

ومن الملاحظ أن ابن جني لم يمثل للضربين الثالث والرابع من مظاهر نظام اللغة والنحو، وإنما اقتصر على مظاهر صرفية. وإن دل هذا، فإنما يدل على أن الذي يصيب نظام اللغة والتفكير هو شذوذ الاستعمال لا شذوذ القياس. فكأن النحو كان من وضوح المصادر والموارد، بحيث مكن العلماء من قياسه وتبويبه وضبطه، فاستوعب وجوه الاستعمال اطّرادا وشذوذا(٣).

ومن الذين درسوا القضية أيضا بعد ابن جني، الإمام جلال الدين السيوطي، حيث تناول القضية في كتابه (الاقتراح في أصول النحو) فأفرد بابا مستقلا أسماه "انقسام المسموع إلى مطّرد وشاذ". إلا

---

(١) ينظر: ابن جني، ، **الخصائص:** / ، ص/١١٠.

(٢) محمد أحمد العمروسي، **الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين**، (بيروت، دار العلوم، ١٩٧٨م. ص/٢٤٦.

(٣) ينظر: محمد جمال صقر، **الاطراد والشذوذ اللغويان**. ص٥.

أنه نقل عن ابن جني من كتابه العمدة (الخصائص) فزاد عليه الشرح والتوضيح، واقتصر على ما يحتاج إليه (١).

والإمام السيوطي تحدث عن قضية الاطّراد والشذوذ في كتابه المشهور (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) وخصص للقضية النوع الثاني عشر فقال : "النوع الثاني عشر: معرفة المطّرد والشاذ" فنقل عن ابن جني كذلك وعن الفارابي في كتابه (ديوان الأدب). وينقل كذلك عن ثعلب في أماليه، وعن أبي عثمان المازني، وابن السراج في كتابه (الأصول). وقد نقل عن هؤلاء العلماء، وغالبا ما يتعلق بالشواذ في الكلام العربي. ونقل عن المبرد قوله: "البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه". وهكذا تجد الإمام السيوطي ينقل عن الذين سبقوه مع الشرح والتوضيح بالأمثلة المناسبة (٢).

## ثانيا: جهود علماء العرب المحدثين في دراسة ظاهرة الاطّراد والشذوذ:

إن من الأهمية بمكان أن نتبع ونراجع جهود العلماء القدامى في هذه القضية، حيث يتضح لنا بأنهم عنوا كثيرا بالشواذ من كلام العرب أكثر من المطّرد منه. ذلك لأن الغالب والكثير من الشيء لا يحتاج إلى كثير من الجهد للتعرف عليه والمناقشة عنه، وغيره النادر القليل أولى بالدراسة أكثر ليكتشف للدارسين والمتخصصين مدى أهمية التعرف عليه والقواعد التي تحكمه.

هذا، فإن هناك ثورة من بعض الباحثين المحدثين على الشاذ من الكلام العربي، رعاية للمطّرد منه، وإخراج كل ماله نظائر في القرآن الكريم أو إحدى قراءاته الصحيحة، أو الحديث النبوي الشريف الصحيح، وكل ما كان مختص بالشعر أو ما اختص بلهجة عربية، وكل ما اختلف فيه النحويون، وكل ما كان بتأويل أو ما اختص بفترة معينة، وكل ما اعتمد على سائر القرائن، وكل ما كان

---

(١) ينظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص١٠٩-١١٤.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ)، ١/ص١٣٦-١٣٩.

تجميلا لصياغة لفظ – عن أن يكون شاذا – وعفته عن أن يسمى ما لم يشمله شيء مما سبق شاذا، متقصرا فيه على عبارة "يحفظ ولا يقاس عليه" (١).

وكذلك قد وجد من الباحثين المعاصرين من رفضوا ظاهرة الاطّراد والشذوذ في أصول النحو العربي، ومن نقودهم ما ملخصه كالآتي:

١. صعوبة تحديد معنى الاطّراد عند النحويين، وعدم تمكنهم من ضبط معنى القلة والكثرة ومتى يقاس عليهما عندما يتحققان في الكلام.

٢. اختلاف موازين الكثرة بين النحاة بسبب صعوبة إدراك مدلول "الاطّراد" ذلك كونهم لم يوضحوا متى يتحقق الاطّراد في المادة اللغوية فيصح القياس عليها. وكل هذا، حسب رؤيتهم – أدى إلى الاضطراب والحيرة، فيصوب هذا ما يخطئه ذلك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه (٢).

٣. إن الذي قام به العبقري ابن جني من تقسيم المادة اللغوية المسموعة إلى أربعة أقسام هو محاولة منه لتوضيح الظاهرة، لكن تلك المحاولة لم تف بالغرض الذي رمى إليه ابن جني، وذلك لغموضها وتناقضها. فكان هذا الغموض كما يرى المحدثون في اعتماد العربية ابن جني على الشيوع والكثرة، من غير التطرق إلى توضيح حدودها، مما أدى إلى الغموض الذي انتقد به الأولون. وأما التناقض في رأيهم (المحدثين) فكان عند تقسيمه وحكمه على كل قسم كحكمه على الشاذ والاستعمال معا، بأنه لا يجوز القياس عليه، ولا رده إلى غيره. مع أنه قرر في مكان آخر في الموضوع على أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ، فكلامه هذا يناقض ما أقره فيما سبق (٣).

هذا، فمن خلال ما سبق نفهم بأن قضية الاطّراد والشذوذ لم تنل الاهتمام الكثير من الباحثين المعاصرين، وذلك لغموضهما – كما سبق – ولعل الأستاذ عباس حسن من الذين رأوا هذا

---

(١) ينظر: محمد أحمد العمروسين **الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين**. و محمد جمال صقر، **الاطراد والشذوذ اللغويان**. ص٦.

(٢) ينظر: الدكتور/ماسيري دوكوري، **نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين**، ٥-٦.

(٣) ينظر: **المرجع السابق**.

الغموض في هذه القضية. كذلك رمى القدماء بالاضطراب فيها. ومن المعاصرين الذين تطرقوا إلى القضية أيضا محمد جمال صقر رأى أن لا وجه لثورة بعض الباحثين المحدثين على الشاذ رعاية للمطّرد. وأنه ليس في وصف مظهر من مظاهر نظام اللغة والنحو بالشذوذ من دنية أو ضعة، ولا في وصف غيره من الكلام العربي من رفعة (١).

---

(١) ينظر: **المرجع السابق**، الدكتور محمد جمال صقر، ، **الاطراد والشذوذ اللغويان**. ص٦.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

### أولا: نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين دراسات في أصول النحو(١)

تحتوي هذه الورقة على (٦) صفحات. وناقش فيها موضوعات تتعلق بنظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين.

### أهداف البحث:

وضّح الباحث أنه يهدف من هذه الورقة: توضيح مفهوم الاطّراد والشذوذ، كونه من أهم المباحث المرتبطة بأدلة النحو وأصوله؛ ومن هدف الباحث في الورقة، دفاع الظلم والجور عن النحو العربي لقصد النيل منه، كما كان هدفه دفاع عن النقود التي وجّهت إلى النحاة القدامى بخصوص هذه الظاهرة.

### منهج الدراسة:

لم يبيّن الباحث بشكل صريح المنهج الذي نهجه، ولكن من خلال اطلاعي على البحث تبيّن أنّه نهج المنهج التحليلي والمقارن، حيث قارن بين مواقف النحاة القدامى ونظريات علم اللغة الحديث عن ظاهرة الاطّراد والشذوذ.

### علاقة بين هذه الدراسة وبحثي هذا:

تناول البحث موضوعات عدة ذات صلة وطيدة بنظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي، وبيّن في المسألة موقف المحدثين. إلا أنه لم يرتبط حدوده بكتاب معين من كتب أبي البركات الأنباري. فقسم ورقته إلى أربعة أقسام؛ فتطرق في القسم الأول منها إلى مفهوم كل من الكلام المطّرد

---

(١) نشرت هذه الورقة في www.repository.mediu.edu.my ، وهي من إنتاجات الأستاذ المشارك الدكتور دكوري ماسيري، أستاذ اللغويات واللسانيّات، في جامعة المدينة العالمية. وكذلك www.scholar.mediu.edu.my/index.php/Mediu/article

والشاذ عند أهل الإعراب، فعرّفت الورقة ظاهرة الاطّراد والشذوذ لغة واصطلاحا، ثمّ قَسّمت الكلام الشاذ من حيث قبوله وعدمه إلى قسمين هما: ١- شاذ مقبول. ٢- شاذ مردود. وأما القسم الثاني فقد تناول علاقة ظاهرة الاطّراد والشذوذ بالسماع والقياس، وأوضحت بأنّ ابن جني يُعدّ أول من تطرّق إلى دراسة مواقف النحاة في الظاهرة، دراسة مستفيضة، وقد توصّل ابن جني إلى تقسيم السماع من حيث حكم كل من المطّرد والشاذ إلى أربعة أقسام، وقد فصّلت الورقة هذه الأقسام تفصيلا ؛ ثمّ واصلت الورقة بتوضيح القسم الثالث منها، حيث بيّنت موقف المعاصرين من نظرية الاطّراد والشذوذ، وأنهم رفضوا الظاهرة في أصول النحو العربي، ووضّحت الورقة انتقاداتهم على النحاة عامة، وتقسيم ابن جني للظاهرة خاصة...

وأما الجزء الرابع والأخير من الورقة فهو عبارة عن نتيجة المقارنة.

## نتيجة البحث:

توصّلت الورقة إلى أن بعض النقود التي وجّهها الباحثون المعاصرون إلى اللغويين والنحويين القدامى صحيحة بمنظار العصر الحاضر، كون العمل البشري لا يخلو من الزلّات والأخطاء، لكن هذا لا يعني الدعوة إلى ترك أصول النحاة، وتغيير منهجهم...(١).

هذا، فالمطّلع على الدراسة الحالية يدرك مدى اختلافها عن الدراسة السابقة من حيث المضمون، لأن هذه الدراسة تتناول ظاهرة الاطّراد والشذوذ من خلال كتاب الإنصاف للأنباري، وكيف طبّق الأنباري صور الاطّراد والشذوذ في المسائل الخلافية النحوية التي قام بدراستها في كتابه. وكذلك أن هذه الدراسة انتهجت المنهج الوصفي التحليلي، بينما الدراسة السابقة حسب اطلاعي نهجت المنهج التحليلي والمقارن، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى توضيح أثر نظرية الاطّراد والشذوذ في ترجيحات أبي البركات الأنباري...

---

(١) ينظر: دكوري ماسيري، **نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين**؛ بتصرّف.

## ثانيا: الاطّراد والشذوذ اللغويّان للدكتور محمد جمال صقر (١).

تقع هذه الورقة في (٥) صفحات. وناقش فيها الباحث موضوعات متعلقة بنظرية الاطّراد والشذوذ في اللغة العربية.

### أهداف البحث:

لم يحدد الباحث ما ترمي إليه ورقته من الأهداف. إلا أنه بدأت ورقته بمقدمة ذكر فيها صاحبها مدى تنازع نظام اللغة قديما، وقسّم الباحثين إلى صنفين، أولاهما كان منطق العلم والتعليم، وأما الآخر فكان منطق الفنّ ؛ ولقد أقبلا معا على كلام العرب استيعاباً ونقدًا، ثمّ ذكر ما قام به البصريون على استخراج العلوم العربية، فأصّلوا وفرّعوا، وكان فيهم غريزة التحقيق والتمحيص دون الكوفيين...

### منهج الدراسة:

لم يذكر الباحث المنهج المستخدم في تناول هذه الدراسة.

### علاقة الدراسة بهذا البحث:

إن هذه الدراسة تختلف عن سابقتِها من جميع النواحي البحثية، فلم تذكر الدراسة السابقة منهجها وهدفها، ولا الدوافع التي كُتِبت من أجلها، إلاّ أنّ كل من اطّلع عليها قد يدرك أنّ من أهدافها التأييد على النحاة القدماء في الموضوع.

ومن هذا المنطلق يتجلّى الفرق بين الدراستين، حيث إنّ الدراسة الحالية تهدف إلى تحليل الضوابط التي اعتمد عليها أبو البركات الأنباري في الإنصاف عند تناوله المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة، وقد سبق ذكر المنهج والأهداف للدراسة الحالية في أماكنها المناسبة من البحث.. في حين نجد أنّ الدراسة السابقة قائمة على الناحية النظرية لعدم التطبيق على كتاب معيّن.

---

(١) نشِرت هذه الدراسة بموقع رابطة أدباء الشام في مجلّتها التي تصدر من لندن – بريطانيا. د.ت.

### نتائج الدراسة:

توصّلت الدراسة إلى أن ظاهرة الاطّراد والشذوذ مصطلحان عِلْمِيّان، (صناعيّان) طبيعيّان قديمان باقيان، كما توصلت الدراسة بأنّه لا وجه لثورة بعض الباحثين على الشاذّ رعاية للمطّرد، وأنّه ليس في وصف المظهر من مظاهر نظام اللغة والنحو بالشذوذ من ضَعَةٍ، ولا في وصف غيره بالاطّراد من رَفْعَةٍ، إلاّ أن يُستعمل المجاز وهو لا تَنْبَني به القواعد بل بمطّرد الحقائق وشاذّها اللذين تحكمهما شروط وتُحدِّدُهما معالم على أربعة أضرب، فذكرت الدراسة الأضرب الأربعة التي ذكرها ابن جني في كتابه الخصائص بالتفصيل، إلاّ أنّ صاحب الدراسة أشار إلى أن ابن جني لم يمثّل للضربين الثالث والرابع بشيء من مظاهر نظام اللغة والتفكير (النحو)، بل اختصر على مظاهر صرفية، وأنّ الذي يصيب نظام اللغة والنحو هو شذوذ الاستعمال لا شذوذ القياس..

### ثالثا: شواذ التصريف في الأسماء ومنهج العلماء في تناولها

إعداد فهد بن منيع الله بن ناجي الصاعدي. إشراف أ. د/ محمّد حسن محمّد يوسف (١). وتقع هذه الدراسة في حدود (٤١٨) صفحة. ناقش فيها الأسماء الشاذة في التصريف ثم المنهج المستخدم في تناولها من قبل الباحثين والدارسين.

**أهداف البحث**: بدأت الدراسة بمقدمة وجيزة ذكر فيها الباحث قصده من البحث، وهو جمع شواذ تصريف الأسماء ودراستها من خلال ما ورد في أمّهات كتب النحو والتصريف واللغة، وبيان أنواع الشذوذ فيها، والتعرف على منهج العلماء في تناوله وتوضيح معالمه واستخلاص النتائج المتوخاة من ذلك البحث.

### منهج الدراسة:

ذكر الباحث المنهج الذي اتبعه، وهو المنهج الوصفي، ثمّ ذكر خمسة خطوات اتبعها أثناء البحث.

---

(١) بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير من كلية اللغة العربية، قسم اللغويات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٤.

### علاقة الدراسة بهذا البحث:

إن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة بشكل ملحوظ، حيث إن الدراسة الحالية مقيّدة بكتاب من أبرز كتب الاختلاف النحوي بين نحوي البصرة والكوفة، وكذلك إنها تدرس ظاهرة الاطّراد والشذوذ في النحو العربي في ضوء كتاب الإنصاف، إلاّ أنّ الدراستين تتّفقان في المنهج، وذلك يرجع إلى طبيعتهما في الدراسة، وأمّا بالنسبة للدافع الأساسي فإنّه واضح اختلافه، وكذلك المضمون، حيث إن الدراسة السابقة تناولت شواذ التصريف في الأسماء فقط ومنهج العلماء في تناولها، بينما الدراسة الحالية قائمة على وصف ما اطرد وما شذّ من كلام العرب من خلال كتاب معيّن كما سبق، ومن ثَمَّ استنباط ضوابطها وصور تطبيقها...

### نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أن الشاذ لا تخرج عن فصاحتها غالبا، حيث تكلم به عربي، أن للشاذ عللا، وأسرارا، وفوائد جعلت العربي قد ينحرف به عن بابه كالتنبيه على الأصل، نحو:(أقْوُس) وتوصلت أيضا إلى وجود كثرة أنواع الشواذ، وأن للشاذ مترادفات كثيرة منها: قولهم(غير مطرد)كما أن النحاة يعبرون أحيانا عن الشاذ بالنادر، أو القلة.

### رابعا: الشذوذ في قواعد اللغة العربية:

إعداد عبد الناصر عثمان عبدالله صبير. إشراف/ أ. محمد الطيّب عبدالله.(١)

### أهداف الدراسة:

---

(١) بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير في تعليم اللغة العربية للناطقين لغيرها. جامعة الدول العربية، معهد الخرطوم الدولي، ١٩٩٠م.

بدأ البحث بمقدمة تحدّث فيها عن اللغة وقيمتها وقوانينها والمحافظة عليها والتفاني فيها والحرس على نقائها، لأنها لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والرسالة الخاتمة. ثمّ قسّم الباحث بحثه إلى سبعة فصول؛ الفصل الأول عبارة عن أساسيّات البحث، والفصل الثاني تحدث فيه عن الاستدلال، وأصول النحو عند العرب، وتعرّض لأهمّ الأصلين هما: السماع، والقياس. أما الفصل الثالث تناول فيه تعريف الشذوذ في خمسة مباحث؛ بينما الفصل الرابع كان الحديث فيه عن الشذوذ في المرفوعات؛ والفصل الخامس دار الحديث فيه عن الشذوذ في المنصوبات؛ والفصل السادس تحدث عن الشذوذ في المجرورات الأدوات. بينما الفصل السابع والأخير عبارة عن خاتمة البحث، والنتائج التي توصّل إليها الباحث في نهاية البحث، ثم ألحقها بالتوصيات.

### علاقة الدراسة بهذا البحث:

إن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة بشكل ملحوظ، حيث إن الدراسة الحالية مقيّدة بكتاب من أبرز كتب الاختلاف النحوي بين نحوي البصرة والكوفة، وكذلك إنها تدرس ظاهرة الاطّراد والشذوذ في النحو العربي في ضوء كتاب الإنصاف، وأمّا بالنسبة للدافع الأساسي فواضح اختلافه، وكذلك المضمون، حيث إن الدراسة السابقة تناولت الشذوذ في قواعد اللغة العربية، بينما الدراسة الحالية قائمة على وصف ما اطرد وما شذّ من كلام العرب من خلال كتاب معيّن كما سبق، ومن ثَمَّ استنباط ضوابطها وصور تطبيقها...

## المبحث الرابع: لمحة موجزة عن أبي البركات الأنباري وكتابه الإنصاف

يعدّ أبو البركات كمال الدين الأنباري (عبدالرحمن بن عبيد الله بن أبى سعيد) المولود في سنة ٥١٣هـ (١)، من أشهر أعلام اللغة والنحو؛ حيث تعلّم اللغة والأدب على يدِّه نخبة من مشاهير اللغة والأدب من أمثال: أبو نصر أحمد بن نظام الملك، أبو البركات عبدالوهاب الأنماطي، أبو منصور الجواليقي، أبو منصور بن الرزّاز، ابن الشجري، أبو محمد عبدالله المقرئ النحوي، محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلي(٢)، وغيرهم من الأئمّة. وقد تتلمذ على يده مجموعة من العلماء أشهرهم محمد بن موسى الملقّب بالحازمي، و محمد بن سعيد الواسطي، وعبد الغفار بن محمد الأعلمي، وأبو شجاع محمد بن أحمد العنبري. وله مؤلفات وتصانيف: أوصله بعض المحققين إلى ٨٣ مؤلّفاً؛ أشهرها: أسرار العربية، الإيضاح في النحو، والوجيز في التصريف، و الجمل في علم الجدل، البيان في إعراب غريب القرآن، الأضداد، البلغة في نقد الشعر، والبلغة في أساليب اللغة، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. واهم هذه المؤلفات التي طرقت مجال أصول النحو: **لمع الأدلة**، وقد رتبه ابن الأنباري على ثلاثين فصلاً، **والإغراب في جدل الإعراب**: والكتابان يعدّان مصدران أساسيّان في مجال أصول النحو، بل يعدّان أوّل مؤلف مستقلّ في هذا المجال، وقد حقق الكتابان بواسطة الدكتور محمد سعيد الأفغاني، عني بطباعتهما مطبعة الجامعة السورية عام ١٣٧٧ الموافق لـ ١٩٥٧، ولهما نسخة الإلكترونية(٣).

---

(١)شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، **معجم البلدان** ( الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م جـ١/ ص ٢٥٧-٢٥٨.

(2) د/جودة مبروك محمد مبروك، محقق الطبعة الأولى من كتاب الإنصاف، مكتبة الخانجي ٢٠٠٢م.

(٣) ينظر النسخة الإلكترونية في رابط (٢٠١٤/٠٥/١٩):

http://www.archive.org/download/ighr...ma3-anbary.pdf

وأمّا الكتاب الثالث الذي هو ميدان دراستنا التطبيقية هو (**الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفين**) فيعدّ أوسع مصدر في مجال الخلافات النحوية؛ حيث أورد فيه ١٢١ مسالة نحوية بشكل مفصل، والكتاب له طبعات؛ منها: طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق: حسن محمّد أشراف، و د/إميل يعقوب، وطبعة الخانجي بالقاهرة بتحقيق: الدكتور جودة مبروك، وطبعة دار الطلائع، بتحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، وطبعة رابط تنزيل الكتاب طبعتها الأولي للكتاب عام٢٠١٤، بتحقيق: عادل محمد، وطباعة دار التراث العربي والنشر طبعتها الأولي للكتاب عام ٢٠١٣.

يعتبر هذا الكتاب من أشهر الكتب التي ألفها الأنباري وقد ذكر في مقدمته أنه ألفه بطلب من بعض المشتغلين عليه من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين بالمدرسة النظامية أن يؤلف لهم كتاباً يحوى مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبى حنيفة ليكون أول كتاب ألف في هذا الفن(١).

**الثالث: الإطار التحليلي**

---

(١) ذكر محقق الإنصاف الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، أن النحاس قد ألف كتاباً سماه (المبهج) في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين؛ ويتضح أن المؤلّف لم يطلع عليه، بواسطة موقع ملتقى أهل الحديث. وينظر نصّ المقدمة في كتاب الإنصاف الذي حققه د/ جودة محمد مبروك. ص٣.

**المدخل:**

إن الإطار التحليلي لهذا البحث يقتضي أن يكون في دراسةِ وتحليلِ الضوابط والصور للاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري؛ وبشكل موجز، ذلك لأنّ أبا البركات الأنباري لم يوسّع الحديثَ حول الظاهرة، وإنما اكتفى بالحديث عن النقل وانقسامه إلى تواتر و آحاد، ومن ثَمَّ ذكر شرط نقل كل منهما، حيث تناول ذلك في فصلي الخامس والسادس، وذلك في كتابه (لمع الأدلة) مع ذكر أقوال العلماء في ذلك، ويتناول الباحث ذلك في مبحثي الأول والثاني من هذا الفصل؛ وبعد ذلك نرى كيف أثّرت الظاهرة في ترجيحات أبي البركات الأنباري، وذلك يكون في المبحث الثالث من هذا الفصل.

## المبحث الأول: ضوابط الاطّراد الشذوذ عند أبي البركات الأنباري:

لقد أشار أبو البركات الأنباري في خلال حديثه عن النقل إلى أن الكلام المنقول يجب أن يكون: "خارجا عن حد القلة إلي حد الكثرة"(١).

كما أنه أشار كذلك في خلال حديثه عن ترجيح الأدلة المنقولة إلى أن من الترجيح في الإسناد أن "يكون النقلة في إحداهما أكثر من الآخر"(٢).

ومن هنا يمكننا القول بأن **"ضابط الاطّراد والشذوذ" عند أبي البركات الأنباري يدور حول كثرة الظواهر اللغوية وخروجها من مستوى القلة إلي مستوى الكثرة.**

لكنه أشار قبل ذلك إلى الفصاحة وصحة النقل؛ مما ساغ لنا القول بأن ضابط الاطّراد عنده غير منحصر على العدد فحسب، بل تعدّاه إلى النوع المتمثل في: **الصحة اللغوية وسلامة النقل**، وعليه نستطيع القول بأنّ ضابط الاطّراد عند أبي البركات الأنباري ينطلق من ثلاثة أبعاد:

١. الصحة اللغوية.
٢. سلامة النقل.
٣. الكثرة.

### أولا: الصحة اللغوية:

ويقصد بها أن يكون الكلام المنقول فصيحا؛ فخرج عنه ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ من كلامهم، ٣ كالجزم بـــــــــــــ (لن) والنصب بــــــــــــــــ (لم) حيث

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، **لمع الأدلة**، تح: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م)، ص: ٨١. وكذلك كتاب **الإغراب في جدل الإعراب**، ص٤٥.

(٢) ينظر: **المصدري السابقين**، ص: ٦٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة**، ص٨١.

وُجِد من قرأ شذوذا قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾ (١) بفتح الحاء، وكذا ورود الجرّ بـــــــــــــ (لعل) كما في قول كعب بن سعد حيث رُوي بالجر قوله:

"لعل **أبي** المغوار منك قريب" والصحيح: "لعل **أبَا** المغوار منك قريب" بالنصب. وهكذا يعلّل الأنباري المسألة ويعزز ما يقوله بالأمثلة المناسبة للموضوع وفي النهاية يثبت بأنها ممّا لا يخفى من الشواذ (٢).

## ثانيًا: سلامة نقل الكلام:

أشار الأنباري إلى أن الكلام العربي يشترط في نقله ما اشترط في نقل أحاديث الرسول صلي الله عليه وسلم، لأن الكلام العربي الفصيح به يُعرف تفسير الأحاديث وتأويله، لذلك اشتُرِطَ في نقله لتعلُّقه به ما اشتُرط في نقله (الأحاديث) وإن لم يكن في الرتبة والفضيلة من شكله؛ إذن، فلا بد من سلامته من كل العيوب... (٣).

## ثالثا: الكثرة:

إن أبا البركات الأنباري في هذه النقطة لم يحددها بشكل دقيق، وذلك عند حديثه عن انقسام النقل إلى متواتر وآحاد. فذكر أن النقل المتواتر يشمل لغة القرآن وما تواتر من السنة النبوية وكلام العرب؛ وأشار إلى أن هذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم؛ إلا أن العلماء قد اختلفوا في ذلك العلم. فرأى الأكثرون منهم إلى ضرورته، وأنه موجود في خبر التواتر (الكلام العربي المطّرد) فكان ضروريا. وذهب آخرون إلى أنه (العلم) نظري، واستدلوا على ذلك بأن بينه وبين

---

(١) سورة الشرح: الآية: ١

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة**، ص٨١-٨٣

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص: ٦٦

النظر ارتباطا؛ وأضافوا بأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم. فإذا اتفقوا هؤلاء عُلِم أنه صِدقٌ...(١).

هذا، فأبو البركات الأنباري الذي جاء بعد صاحب الخصائص جعل هو الآخر للكلام العربي ضابطا يضبطه فنحى نحو من سبقه؛ فأشار أثناء حديثه عن النقل إلى "أن الكلام العربي الفصيح يجب أن يكون خارجا عن حد القلة، إلى حد الكثرة"(٢) ويعني بالقلة هنا (الشذوذ) لأنه - كما سبق – أن العلماء سمّوا الكلام الشاذ بأسماء عدة منها: القلة والندرة وغيرهما. فأبو البركات الأنباري رحمه الله استعمل القلة وكأنه أراد بها قلة ورود الكلام عن العرب وشذوذه. وكما اشترط خلال حديثه عن ترجيح الأدلة المنقولة من أن يكون "أحد النقلين أعلم من الآخر، أو أن تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر"؛ وذلك عند الترجيح في الإسناد(٣) وكل ذلك يدل على أن ضابط الكلام العربي عند أبي البركات الأنباري هو الاطّراد والتواتر وكثرة الورود عنهم.

هذا، وقد مثّل الأنباري لهذه المسألة (الترجيح في الإسناد) فقال: "... مثل أن يستدل النحوي الكوفي على النصب بـــــــ (كما) إذا كانت في معنى (كيما) يقول الشاعر:

اسمع حديثا كما يوما تحدّثَه          عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

فيقول له النحوي البصري بأن الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوما تحدثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب إلا أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي الفاضل المشهور بـــــــ (المفضل الضبي) فإنه كان يرويه

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص: ٨٣-٨٤ وما بعدهما.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، **الإغراب في جدل الإعراب**، تح: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م)، ص: ٤٥.

(٣) ينظر: **المصدر السابق**، ص: ٦٥ وما بعدها.

منصوبا، وبإجماع الرواة من نحوي البصرة والكوفة على خلافه. ولا شك أن المخالف له أعلم منه بعلم العربية...(١).

وهذه المسألة – مسألة (كما بمعنى كيما) – هي المسألة الرابعة والثمانون (٨٤) من بين المسائل المائة وإحدى وعشرين (١٢١) التي تناولها الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف. وآخر ما توصل إليه في المسألة أنه لو صحّ ما روى المفضل الضبي على مقتضى مذهبه فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة، ولا يكون فيه حجة. و لهذا رجّح الأنباري ما ذهب إليه الجمهور، وجعل ما ذهب إليه من خالفهم شاذًا وقليلاً لا يُحتج به...

إذن، فيتبيّن ممّا سبق، بأن ضابط الكلام المطّرد عند الأنباري هو كثرة الظواهر اللغوية الواردة عن العرب، والمتفق عليها عند جمهور النحويين، ولا بد من خروجها عن مستوى القلة والندرة.

إن المتتبع والمتأمّل لما أورده الأنباري في هذا الموضوع – ضوابط اطّراد الكلام العربي وشذوذه – في شتّى مؤلّفاته وخاصة كتاب **الإغراب في جدل الإعراب**، وكتاب **لُمَعُ في أصول الأدلة**، تبيّن أنه

اشترط في ذلك قبل الكَمّ في الكلام العربي، صحة فصاحته، وصحة نقله. وهذا يعني أنّ ضابط الكلام المطّرد غير منحصر على الكم، بل تعدّاه إلى النوع في السلامة اللغوية للكلام، وسلامة نقله؛ كما سبق.

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ٣٧٠-٣٧٣. وينظر أيضا: **الإغراب في جدل الإعراب**، ص: ٦٥-٦٦.

## المبحث الثاني: صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري:

إن أبا البركات الأنباري رحمه الله لم يقسّم ظاهرة الاطّراد والشذوذ على صور متعددة، في كتاب الإنصاف، وإنما الذي قام بذلك هو العلامة ابن جني السابق له. فأبو البركات الأنباري اتبع أثر ابن جني فتناول صور هذه الظاهرة في أماكن متباينة في كتابه الذي نحن بصدده. ولكن الباحث يحاول قدر الإمكان أن يستنبطها من الكتاب، ثم يحاول بعد ذلك ربطها بالصور التي ذكرها ابن جني؛ مع اختصارها بشكل غير مخل، ويكون ذلك من خلال تتبع بعض المسائل التي تناولها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) وفيما يلي سرد بعض هذه المسائل:

### الصورة الأولى: المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس:

وقد وردت هذه الصورة في:

المسألة الثالثة والسبعين، وهي (مسألة ترك صرف ما ينصرف) بأن الكوفيين ذهبوا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب بعض البصريين. وأما بقية البصريين فقد ذهبوا إلى خلاف ذلك، واتّفقوا على جواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر. وقد احتجّ الكوفيون على ذلك بأدلة كثيرة، ذلك لمجيئه كثيرا في أشعار العرب؛ كقول الأخطل[1]

طلب الأزارِق بالكتائب إذْ هوت بِشَبِيبَ غائلةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

---

(١) ينظر: **الكامل**، وهو في الديوان ص،١٩٧ **والعيني** ٣٦٢/٤ وبلا نسبة في **شرح الاشموني** ٢٧٤/٢.

وغير هذا كثير من النقل؛ وأما من جهة القياس فإنه جاز حذف الواو المتحركة للضرورة الشعرية، مثل: "فبينَاهُ يشري رحلَه قال قائل" وصحّت هذه الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان، وهؤلاء – كما هو معروف – من أكابرة أئمة البصريين. وبهذا كلُّهم صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ويدل هذا –أيضاً- إلى أنّهم اختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين...(١).

وأما دليل البصريين على عدم جواز ترك صرف ما ينصرف هو أن الأصل في الأسماء الصرف، ولو جاز هذا لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، وأدّى كذلك إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف... وأخيرا، يُفهم من تعليل الأنباري بأن الذي يذهب إليه في المسألة مذهب الكوفيين، ذلك لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ والقلة، لا لقوّته في القياس(٢).

هذا، ويفهم ممّا سبق بأن المسألة أدرجها الأنباري تحت الكلام المطّرد في الاستعمال والشاذ في القياس بعبارة ابن جني، لأن الكلام الذي يخرج عن حكم الشذوذ والقلة يحكم عليه حينئذٍ بالاطّراد، وضَعْفِه في القياس يحكم عليه بشذوذ فيه. فهذه المسألة من بين المسائل السبعة التي أيّدها فيها الأنباري الكوفيين في كتابه الإنصاف الحافل بمائة وإحدى وعشرين (١٢١) مسألة.

وفي المسألة الثامنة والتسعين (٩٨) (مسألة الاسم من ذا والذي) بأن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم في "ذا" و "الذي" هو الذال وحدها، وما زيد عليها تكثيرٌ لهما. بينما البصريون رأوا أن "الذال" وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في "ذا"...(٣) واحتجّ الكوفيون فقالوا: "إن الدليل على أن الاسم هو " الذال" وحدها لأن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية، ولو كانا أصلان لكان لا يحذفان، ولَوَجَب إبقائهما في التثنية"(٤) وأما البصريون فاحتجّوا قائلين: "إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم؛ وذلك لأن "ذا والذي" كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها،

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ٣٩٧-٤٠٨.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ٤٠٧-٤٠٨.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ٥٣٦.

(٤) ينظر: **المصدر السابق**، ص: ٥٣٥.

فلا يجوز أن يُبنى على حرفٍ واحدٍ؛ لأنه لابدَّ من الابتداء بحرف، والوقوف على حرف...(١) وأخيرا، رأى البصريون على أن يكون الاسم في "ذا" (الذال والألف معا) والاسم في "الذي" لـــــــــ "ذي" لأن له نظيرٌ في كلام العرب؛ نحو: "شجيّ وعميّ" وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل (شاذ) ولا يمكن إلحاق "ذا والذي" بها... وجاءوا بأدلة تثبت ما ذهبوا إليه في المسألة.

من هنا، تَبيّن أن هذه المسألة تندرج تحت النقل المطّرد، هذا من جهة النقل المتواتر، وأمّا من جهة القياس فإن ما قيس عليها من قِبَلِ الكوفيين بزيادات بعض الحروف كاللام مثلا، ليس بقياس مطّرد في كلام العرب؛ يعني هذا أن وروده في كلامهم شاذ وقليل... فصورة الاطّراد والشذوذ هنا هي من ضمن المطّرد في السماع (الاستعمال) الشاذ في القياس من كلام العرب.

**الصورة الثانية: المطّرد في القياس الشاذ في الاستعمال:**

وقد وردت هذه الصورة في المسألة السادسة والعشرين (مسألة دخول اللام في خبر "لكنّ") أثناء حديثه عن المسألة وإيراده الردود على الكوفيين، ذكر في الجواب عن كلماهم بأن قول الشاعر:

*و لكنني من حبّها لَكَميد*(٢)

فقال: "هو شاذٌّ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطّردا لكان ينبغي أن يكْثُرَ في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنّ)، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذٌّ لا يقاس عليه"(٣). فهنا يدرك بأن أبا البركات الأنباري وقف موقفًا يثبت لنا بأنّ المسألة من بين الكلام العربي الشاذّ في القياس الذي لا يقاس عليه، وإن اطرد في كلام العرب؛ وذلك لأن الكوفيين رأوا دخول (اللام) في خبر (لكنّ) كما جاز في خبر

---

(١) ينظر: **المصدر السابق**، ص٥٣٧.

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت، والشاهد فيه: دخول اللام على خبر "لكن"، وهو مطرد في القياس إلاّ أنه قليل الاستعمال. الاستعمال.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٢٤-١٢٨.

(إنّ) نحو: "ما قام زيدٌ لكنّ عمراً لقائمٌ" واحتج الكوفيون بجواز دخول (اللام) في خبر (لكنّ) بدليل وجود النقل والقياس في ذلك، فمثال النقل البيت السابق، وأما القياس فمثاله قول الشاعر:

لَهِنّكِ من عَبسِيةٍ لوسيمة          على هَنَواتٍ كَاذِبٍ من يقُولُها(١).

وعلّلوا ذلك بأن الأصل في "لكنّ": "إنّ" زيدت عليها "لا، والكاف"، كما زِيدت عليها "اللام والهاء" في البيت السابق ذكره. وأوردوا أمثلة كثيرة التي تؤكد هذا القياس في "لكنّ".

وأخيرا قالوا: "إن الذي يدل على أنّ أصلها "إنّ" – كما بيّنوا – هو جواز العطف على موضعها، كما جاز ذلك على موضع "إنّ" فدلّ ذلك على أن الأصل فيها "إنّ" زِيْدَت عليها "لا والكاف"؛ فكما يجوز دخول اللام في خبر "إنّ" فكذلك يجوز دخولها "لكنّ""(٢).

فخلاصة القول، إن هذه المسألة تندرج – عند الكوفيين – تحت الكلام العربي المطّرد في القياس وإن لم يكثر في الاستعمال؛ بينما البصريون يرون عكس ذلك كما سبق.

**الصورة الثالثة: الشاذ في الاستعمال والقياس معًا:**

وقد وردت هذه الصورة في المسألة السادسة عشر من كتاب الإنصاف (مسألة التعجب من السواد والبياض) اختلاف نحوي البصرة والكوفة، حيث ذهب الكوفيون بجواز استعمال (ما أفعلَه) في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، وقالوا بأنهم جوّزوا ذلك للنقل والقياس الوارد فيه؛ وجاءوا بالأمثلة على ذلك في النقل (المسموع من كلام العرب) وكذلك في القياس، وبَيّنوا بأن وجه جواز القياس هو أن السواد والبياض هما أصلا الألوان، ومنهما يركّب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة وغيرها، فكونهما الأصلين للألوان كلّها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان.

---

(١) ينظر: **المصدر السابق**، ص١٧١.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٧٣.

من هنا يلاحَظ أن الكوفيين أدرجوا هذه المسألة تحت الكلام المطّرد في الاستعمال والقياس معا، كما في تقسيم العلامة ابن جني؛ بينما يرى البصريون خلاف ذلك، مستدلين بعدم جواز ذلك بأدلّة منها:

١- أنه شاذ فلا يؤخذ به.

٢- أنه لم يقع الكلام فيه. وإنما وقع الكلام في (أفعل) الذي يراد به المفاضلة...⁽¹⁾ وأضافوا بأن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً. فالبصريون إذن رأوا هذه المسألة من الكلام العربي الشاذ في الاستعمال والقياس معا.

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٢٤-١٢٨.

## المبحث الثالث: أثر الاطّراد والشذوذ في ترجيحات أبي البركات الأنباري

إن ظاهرة الاطّراد والشذوذ كانت لها تأثيرٌ واضحٌ في ترجيحات أبي البركات الأنباري، والذي يُعايِش كتابه الإنصاف يتجلى له ذلك دون شك. ويقصد من هذا المبحث عرض المسائل التي رجّحها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف مستندا إلى الاطّراد والشذوذ؛ ليظهر أمام القارئ كيف أثر مفهوم الاطّراد والشذوذ وإبعاده على اختيارات أبي البركات الأنباري ومن ضمن التي ظهر فيها أثر الاطّراد والشذوذ، وغالب هذه المسائل كانت لصالح المدرسة البَصْرية، وما أكثرها؛ حيث إن أبا البركات الأنباري أيّدهم ورجّح ما ذهبوا إليه في مائة وأربع عشرة (١١٤) مسألة نحوية، من بين المسائل الواردة في الكتاب، والتي يصل عددها إلى مائة وإحدى وعشرين (١٢١)

مسألة نحوية خلافية بين نحوي البصرة والكوفة؛ ويُدرك من هذا أن أبا البركات الأنباري كان بجانب الكوفيين في سبع مسائل فقط (٧) من بين المسائل المذكورة، حيث أيَّد مذهبهم فيها ورجّح ما ذهبوا إليه. وفيما يلي ذكر بعض هذه المسائل في النقاط التالية:

### أولا: مسألة القول في أفعل التعجب اسم هو أم فعل(١):

طرح أبو البركات الأنباري في هذه المسألة سؤالاً قائلاً: "وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيها على الأصل مع بعدها عن الاسم، فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف"؟

وأجابها بقوله: "فإن قالوا التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطّرد؛ قلنا قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ، وذلك نحو تصحيح (حول، وعَوِرَ، وصيد) حملا على (احول، واعور، واصيد)؛ وكذلك جاء التصحيح أيضا في قولهم: (اجتوروا واعتونوا) حملا على (تجاوروا وتعاونوا) فكذلك أيضا هاهنا، حملا على (ما أقومه، وما أبيعه) على هذا (أقوم منك وأبيع منك) ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه، لأن أفعل به قد جاء مصححاً، وهو فعل كما أن التصحيح في قولهم: (أقوم به وأبيع به) لا يخرجه عن كونه فعلا، فكذلك التصحيح في (ما أفعله) لا يخرجه عن كونه فعلا..."(٢). وقد رجّح أبو البركات الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة، وأفاد بأن ما اعترضوا فيه الكوفيين ليس بصحيح، وأن الأمثلة التي أوردوها من الشاذّ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه.

### ثانيا: مسألة القول في جواز التعجب من البياض(٣):

قال أبو البركات الأنباري في أثناء حديثه عن هذه المسألة: "... وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقول الشاعر: (فأنت أبيضهم سربال طباخ ...)، فلا حجة فيه من وجهين أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به.

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٠٥-١١٠، المسألة رقم: (١٥).

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٠٥-١١٠، المسألة رقم: (١٥).

(٣) ينظر: **المصدر السابق**. المسألة رقم (١٦)

كما أنشد أبو زيد(١):

وَيَسْتَخْرِجَ اَلْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ          وَمِنْ حِجْرِهِ بِالشِّيخَةِ اَلْيَتَقَصَّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً فكذلك هاهنا؛ وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم، أو إلى مد المقصور على أصلكم، وعلى ذلك سائر الضرورات، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة، فكذلك هاهنا فسقط الاحتجاج به. وهذا هو الجواب عن قول الآخر(٢):

أبيضَ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَّاضِ.

فقال: "أبيضَ" وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في "ما أفعَلَهُ وأفْعِلْ بهِ" لا يجوز فيه أفعَلُ من كذا...(٣)

توصّل الباحث من هذه المسألة بأن أبا البركات الأنباري رجّح مذهب البصريين، وأثبت بأن ما ذهب إليه الكوفيين لا يستقيم، وذلك لأن سائر الألوان إنّما لم يجز أن يستعمل منها "ما أفعلَه، وأفعِل منه" لأنها لازمت محلّها، فصارت كعُضْوٍ من الأعضاء...(٤)

---

(١) قائل البيت: ذو الخرق الطهوي: ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، **ضرائر الشعر**، تح: السيد إبراهيم محمد، ط١، (الأندلس: دار الأندلس للطبعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م)، ج١/٢٨٩.

(٢) ابن وكيع، الحسن بن علي الضبي التنيسي أبو محمد، **المنصف للسارق والمسروق منه**، تح/وتقديم: عمر خليفة بن إدريس،ط١، (بنغازي: جامعة قاس يونس، ١٩٩٤م)، ج١/ص٣١١.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٢٥-١٢٨.

(٤) ينظر الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٢٨.

### ثالثا: مسألة علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت(١):

بدأ أبو البركات الأنباري بما ذهب إليه الكوفيين في المسألة وهو أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـــــــــ"ظننتُ" نُصِبَ على الحال؛ وأنّ "كان" فعل غير متعدٍّ. وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا إنّ نصبها نصب المفعول لا على الحال لأنهما يقعان ضميرا. وأجاب عن كلمات الكوفيين بأن لا يجوز ما ذهبوا إليه في "كان"، فإنّه لا يقالُ: "كانا قائمًا، وكانا قياما" (٢). ومن خلال حديثه الطويل عن إجابته لكلمات الكوفيين وعن الأفعال المتعدّية بالذات ناقش فعل (رجع) في قوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ فَٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِلۡخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ ﴾ (٣) فقال: "فتعدى رجع إلى الكاف، فدل على أنه يكون متعديا، والأكثرون على الأول، وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها فكذلك كل ما جاء ها هنا..."(٤). وبهذا فإن أبا البركات الأنباري قد رجّح ما ذهب إليه البصريون في المسألة.

### رابعًا: مسألة القول في رافع الخبر بعد "إن" المؤكدة(٥):

فقد أورد في هذه المسألة الخلافَ بين البصريين والكوفيين في رافع الخبر بعد "إنّ" المؤكدة؛ حيث قال: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر ... وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر"(٦).

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٢٩ المسألة رقم: (١٧).

(٢)ينظر: **المصدر السابق.**

(٣) سورة التوبة، الآية:٨٣.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ص١٢٩-١٣٣.

(٥)ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٥٣-١٥٦ المسألة رقم (٢٣)

(٦) ينظر: **المصدر السابق.**

وذكر دليل البصريين ثم أتبعه بدليل الكوفيين؛ فقال: " أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه... والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به قال الشاعر(١):

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِم شَطِيرًا إِنِّي إِذَن أَهْلَكُ أَوْ أَطِيرَا

ثم ردّ على هذا الشاهد الذي أورده الكوفيون فقال: "... قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه: أحدها: أن هذا شاذ فلا يكون فيه حجة..." فهو بهذا يرجح مذهب البصرين على الكوفيين؛ لعدم اطّراد الدليل الذي أورده الكوفيون؛ فيرى انه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

### خامسًا: مسألة دخول اللام في خبر "لكنّ"(٢):

قال أبو البركات الأنباري: في الجواب عن كلمات الكوفيين بأن قول الشاعر(٣):

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبّهَا لَكَمِيدُ

"هو شاذٌّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطّردا لكان ينبغي أن يكْثُرَ في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنّ)، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذٌّ لا يقاس عليه"(٤). فهنا يدرك بأن الأنباري وقف موقفًا يثبت لنا بأنّ المسألة من بين الكلام العربي الشاذّ في القياس الذي لا يقاس عليه، وإن اطرد في كلام العرب؛ وذلك لأن الكوفيين رأوا دخول (اللام) في خبر (لكنّ) كما جاز في خبر (إنّ) نحو: "ما قام زيدٌ

---

(١) البيت من الرجز، ولم يذكر القائل. ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط،٤، ( القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨ه/١٩٩٧٤)،ج٨/ص ٤٥٦.

(٢) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٧١** المسألة رقم: (٢٦).

(٣) لم يذكر قائله. ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج١٠/ص ٣٦١.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٢٤-١٢٨.

لكنّ عمراً لقائمٌ" واحتج الكوفيون بجواز دخول (اللام) في خبر (لكنّ) بدليل وجود النقل والقياس في ذلك، فمثال النقل البيت السابق، وأما القياس فمثاله قول الشاعر:

لَهِنّكِ من عَبسِيةٍ لَوَسِيْمَةٌ عَلَى هَنَواتِ كَاذِبٍ مَنْ يقُولُها[1]

وعلّلوا ذلك بأن الأصل في "لكنّ": "إنّ" زيدت عليها "لا، والكاف"، كما زِيدت عليها "اللام والهاء" في البيت السابق ذكره. وأوردوا أمثلة كثيرة التي تؤكد هذا القياس في "لكنّ".

وأخيرا قالوا: "إن الذي يدل على أنّ أصلها "إنّ" – كما بيّنوا – هو جواز العطف على موضعها، كما جاز ذلك على موضع "إنّ" فدلّ ذلك على أن الأصل فيها "إنّ" زِيْدَت عليها "لا والكاف"؛ فكما يجوز دخول اللام في خبر "إنّ" فكذلك يجوز دخولها "لكنّ" [2]. وقد رجّح الأنباري مذهب البصريين، وذلك لفساد ما ذهب إليه الكوفيون على حدّ قوله.

## سادسًا: مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[3].

قال أبو البركات الأنباري: "... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف، لأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف، لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، وعلى هذا يخرج حذف الواو من (هو)، في نحو قوله: (فبيناه يشرى رحله قال قائل ... فإنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين، فبان الفرق بينهما والذي يذهب إليه أبو البركات الأنباري في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس.

وأما الجواب عن كلمات البصريين، أما قولهم إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف، لأنه يؤدي إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، قلنا هذا يبطل بحذف الواو من (هو) في قوله: (فبيناه يشرى رحله

---

[1] ينظر: **المصدر السابق**، ص١٧١.

[2] ينظر: **المصدر السابق**، ص١٧٣.

[3] المسألة رقم: (٧٣).

قال قائل ... خصوصا على أصلكم أن الواو عندكم أصلية لا زائدة، كما هي على أصل الخصم زائدة؛ قولهم إنما جاز لأنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف ماهنا قلنا الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنه لا يؤدي هاهنا إلى الالتباس، لأنك تقول: (غزا هو) فيكون توكيدا للضمير المرفوع، بأنه فاعل، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب، بأنه مفعول، نحو: (غزاه) فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها: قال الشاعر(١):

تَرَاهُ كَأَنَّ اَللهَ يَجْدَعُ أَنفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِن مَولَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ (٢)

وأخيرا، يُفهم من تعليل أبي البركات الأنباري بأن الذي يذهب إليه في المسألة مذهب الكوفيين، ذلك لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ والقلة، لا لقوّته في القياس(٣)، فهو بهذا يرجّح مذهب الكوفيين على مذهب البصريين.

## سابعًا: مسألة هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع(٤):

يقول أبو البركات الأنباري في هذه المسألة بأنّ الكوفيين ذهبوا إلى أن "كما" تأتي بمعنى "كيما" وينصبون لها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العبّاس المبرّد من البصريين؛ وذهب البصريون إلى أنّ "كما: لا تأتي بمعنى "كيما"، ولا يجوز نصب بعدها بها. وقد أورد الأنباري أمثلة كثيرة عند جوابه عن كلمات الكوفيين، معلّلاً ما ذهبوا إليه بتعليلات تبطل كلّ ما أوردوه من الأمثلة في المسألة؛ ومنها قول الشاعر(٥):

---

(١) قائل البيت: خالد بن الطيفان، ينظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثي، **الحيوان**، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١٤٢٤ه، ج٧،/ص ٣٣٧.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **المصدر السابق**، ص٣٩٧-٤٠٦.

(٣) ينظر: **المصدر السابق**، ص: ٤٠٧-٤٠٨.

(٤) المسألة رقم: (٨٤).

(٥) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **جمهرة الأمثال**، بلا ذكر الطبعة، (بيروت: دار الفكر، د/ت، ج٢/ص ج٢/ص ١٧٣.

أَنُخْ فَاصْطَبِغْ قَرْصًا إِذَا اعْتَادَكَ اَلْهَوَى      بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْدُ اَلحَبَائِبِ

وهنا يقول الأنباري بأن لم يرْوَ هذا البيت أحد بـــــــــــــ(كما) يومًا تُحَدِّثَه (بالنصب) إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوبا، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية، وأما البيت الخامس من المسألة ففيه تكلّف يقبح، والأظهر فيه (يقلب عينيه لكيما أخافه ...)، على أنه لو صح ما رواه الكوفيون من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة"(١). وبهذا يفهم بأنّ الأنباري رجّح ما ذهب إليه البصريون.

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٧٠-٤٧٣.

## الفصل الرابع: نتيجة البحث والتوصيات

خصص الباحث هذا الفصل من أجل عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة منطلقا من أسئلة البحث، والأهداف التي منها انطلقت هذه الدراسة للمساهمة في علاج الإشكالية التي حفزت إلى كتابة هذا البحث؛ وعلى هذا الأساس قَسَّمْنَا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

**المبحث الأول:** عرض نتيجة البحث.

**المبحث الثاني:** مناقشة النتائج.

### المبحث الأول: عرض نتيجة البحث

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، مع بيان تطبيقات صور الاطّراد والشذوذ فيه، وأثر ذلك كلّه في ترجيحات أبي البركات الأنباري؛ فمن خلال تناول المعطيات المتناثرة في ثنايا كتاب الإنصاف وتحليلها توصلت الدراسة بحمد من الله وتوفيق منه إلى النتائج التالية:

١- ثبتت من خلال الإطار الوصفي أن ثمة دراسات علمية رصينة قديما وحديثا، والتي تعلقت بتحليل ظاهرة الاطّراد والشذوذ عند العرب؛ ورغم ذلك كلّه فقد بقي بعض جوانب المتعلقة بهذه الظاهرة مستعصية الفهم؛ فساهمت هذه الدراسة بتوضيح المفهوم العام المتعلقة بهذه الظاهرة؛ وذلك بتناولها في كتاب يعدّ من أهم كتب النحوية الخلافية.

٢- أن التضارب في ضابط الاطّراد والشذوذ في النحو العربي كان سبباً لكثير من الخلافات بين المدارس النحوية وخاصة البصرية والكوفية؛ فكان ضابط الاطّراد عند البصرين قائما على الكمّ والنوع؛ بحيث يتحقق في كثرة النقل للظاهرة اللغوية مع فصاحتها؛ في حين كان الكوفيون لا يعدّون الكمَّ ضابطًا للاطّراد والشذوذ.

٣- أنّ الاطّراد والشذوذ كان مستند الترجيح عند متأخري النحاة؛ فقد كانوا يرجّحون بعض المسائل على الأخرى أنّها مطّردة والأخرى قليلة شاذة؛ فكان كتاب الإنصاف خير شاهد على ذلك؛

## المبحث الثاني: مناقشة النتائج.

نقصد بهذا المبحث ربط كل نتيجة بأسئلة البحث؛ وذلك لنوضح للقارئ كيف استطاعت هذه الدراسة من تحقيق الهدف المنشود في توضيح إشكالية البحث.

### أولا: النتيجة المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى تحقق ضابط الاطّراد والشذوذ في كتابه الإنصاف

استطاعت هذه الدراسة من الوصول إلى أن ضابط الاطّراد لدى أبي البركات الأنباري انطلق من ثلاثة أبعاد؛ تمثلت في الصحة اللغوية وسلامة نقلها وكثرتها، وقد ظهر هذا الضابط جليا في كتاب الإنصاف؛ حيث استخدم أبو البركات الأنباري هذه الظاهرة كأصل من أصول الاستدلال النحوي في أكثر من سبعة مسائل.

ولكن مع ذلك لم يعتبره من الأدلة النحوية الغالبة؛ وإنّما هي من الأدلة المساعدة عند التعارض؛ وهذا فيما لو قارنا استدلاله بالسماع والقياس؛ حيث لم تكد تخلوا منها مسألة في كتاب الإنصاف، في حين اعتمد ظاهرة الاطّراد والشذوذ في ٩ مسائل بما يمثل ١٠ % من مسائل الكتاب.

إن أبا البركات الأنباري لم يقسم ظاهرة الاطّراد والشذوذ على صور متعددة في كتابه الإنصاف، وإنما الذي قام بذلك العلامة ابن جني السابق له، فاقتفى أثره.

إن ظاهرة الاطّراد والشذوذ لها تأثير واضح في ترجيحات أبي البركات الأنباري. وغالب هذه المسائل كانت لصالح المدرسة البصرية، حيث أيّدهم في مائة وأربع عشرة (١١٤) مسألة من بين المسائل التي يصل عددها إلى مائة وإحدى وعشرين (١٢١) مسألة.

### ثانيا: النتيجة المتعلقة بالسؤال الثاني: كيف صوّر أبو البركات الأنباري مسائل الاطّراد والشذوذ في كتابه الإنصاف من خلال عرضه لآراء النحويين:

أقرت هذه الدراسة وجود ٣ صور للاطّراد والشذوذ في كتاب الإنصاف؛ وهي باختصار:

١- المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس
٢- المطّرد في القياس الشاذ في الاستعمال
٣- الشاذ في الاستعمال والقياس معًا

وهي ثلاث صور من أصل أربع صور ذكرها ابن جني في كتابه الخصائص؛ ولم يجد الباحث مثالا للمطرد سماعًا وقياسًا في كتاب الإنصاف، ولعل سبب ذلك راجع إلى قلة الخلاف حول المسائل التي تكون مطردًا في السماع والقياس.

### ثالثا: النتيجة المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى تأثير مفهوم الاطّراد والشذوذ في ترجيحات أبي البركات الأنباري:

ثبت من خلال هذه الدراسة أن أبا البركات الأنباري، يعتمد الاطراد كدليل من أدلة النحو الإجمالية؛ فقد استند إلى الاطراد والشذوذ كمستند الترجيح بين البصريين والكوفيين في تسع مسائل في كتابه الإنصاف؛ في المسائل التالية:

١- المسألة رقم: (١٥).
٢- المسألة رقم (١٦).
٣- المسألة رقم: (١٧).
٤- المسألة رقم (٢٣)
٥- المسألة رقم: (٢٦)
٦- المسألة رقم: (٧٣)
٧- المسألة رقم: (٨٤).
٨- المسألة رقم: (٩٨).

٩- المسألة رقم: (١٢١).

وهذا العدد يشير بوضوح إلى حجية الاستدلال بالاطراد والشذوذ عند ابن الانباري، ويؤكّد كذلك تأثره بهذا الدليل كمستند الترجيح بين البصريين والكوفيين؛ حيث رجّح مذهب البصريين في هذه المسائل كلها إلا في المسألة الأخيرة.

كما أن هذا العدد يشير -أيضا- إلى حجم ودرجة الاستدلال بالاطراد والشذوذ لدى أبي البركات الأنباري حيث استخدمه في ٩ مسائل من أصل ١٢١ (١٢١/٢١) مما يعادل= ١٠.٨% من أصول الاستدلال التي هي السماع والقياس والإجماع وسائر الأدلة غير الغالبة؛ فإذا الاستدلال وحده بالاطراد والشذوذ يمثل هذه النسبة وباقي الأدلة الغالبة وغير الغالبة تمثل باقي فإنّ ذلك يدل قطعًا على تأثره بمفهوم الاطراد والشذوذ المبني على الصحة اللغوية، وسلامة نقلها مع كثرة نظائرها.

## المبحث الثالث: التوصيات

ومن خلال تعاملنا المتواضع مع المادة العلمية لهذا البحث استطعنا الوقوف على بعض الأمور التي نظنّ أنها بحاجة إلى بحث وتمحيص، وعليه:

أدعو إلى إقامة دراسات أخرى ممتدة من دراستي هذه، تهدف إلى إجراء دراسة تطبيقية لظاهرة الاطّراد والشذوذ على كتب النحو التي تُعنى بالأدلة النحوية الإجمالية؛ وكذلك كتب النحو التفصيلية؛ كشروح الألفية.

## فهرس المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم

٢. أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن كمال الدين، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني،(دمشق: مطبعة الجمعة السورية ١٩٥٧م).

٣. أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن كمال الدين، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: الدكتور جودة مبروك و الدكتور رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م ط١).

٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧).

٥. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثي، **الحيوان**، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٤).

٦. ابن جني أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، ط/١تحقيق/محمد علي النجّار،(بيروت: عالم الكتب،٢٠٠٦م).

٧. دوكوري ماسيري ، **نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين**، (مجلة غوقيل العلمية (www.scholar.mediu.edu.my/index.php/Mediu/article))

٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**،(مصر: مطبعة السعادة،١٣٢٥).

٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**،ط١، (الآزاريطة: دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٤م).

١٠. شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، **معجم البلدان** ( الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر ١٣٧٤هــ - ١٩٥٥م جــ١/ ص ٢٥٧-٢٥٨.

١١. الصعدي، فهد بن منيع الله بن ناجي، **شواذ التصريف في الأسماء ومنهج العلماء في تناولها**، بحث تكميلي لنيل درجة ماجيستير من كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة

| | |
|---|---|
| | المنورة، ١٤٢٤ه. |
| ١٢. | عبد الناصر عثمان عبد اللّه صبير، **الشذوذ في قواعد اللغة العربية**، بحث تكميلي لنيل درجة ماجيستير في تعليم اللغة العربية للناطقين لغيرها، جامعة الدول العربية، معهد الخرطوم الدولي،١٩٩٠م. |
| ١٣. | العسكري، أبوهلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **جمهرة الأمثال**، (بيروت: دار الفكر، د/ت. |
| ١٤. | ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١(دار الأندلس للطبعة والنشر والتوزيع، ١٨٠م). |
| ١٥. | ابن قتيبة ، أبو عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق/محمد الداني(بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت). |
| 16. | مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، (مصر مكتبة الشروق الدولية ط٤، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م). |
| ١٧. | محمد أحمد العمروسي، **الاطراد والشذوذ بين القدامى المحدثين**، (بيروت، دار العلوم، ١٩٧٨م). |
| ١٨. | محمد جمال صقر، **الاطراد والشذوذ**، موقع رابطة أدباء الشام في مجلتها تصدر من لندن_ بريطانيا د.ت. |
| ١٩. | ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، مادة (ط ر د) ط٤،(بيروت: دار صادر،٢٠٠٥م). |
| ٢٠. | ابن وكيع ، الحسن بن علي الضبي التنيسي أبو محمد، **المنصف للسارق والمسروق منه**، تح/وتقديم: عمر خليفة بن ادريس،ط١(بنغازي: جامعة قاس يونس، ١٩٩٤م). |